معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي

(تقرير)

مخرجات المؤتمر العلمي ما بين معهد فلسطين وجامعة وهران2 الجزائرية

وحدة الدراسات العربية و الاقليمية

باحث مشارك: د.اياد بندر

29، اكتوبر،2023

نظم معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي بالتعاون مع جامعة وهران2 في الجزائر يوم الاربعاء الموافق 25 اكتوبر 2023، مؤتمراً علمياً دولياً بعنوان **(الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الأراضي الفلسطينية مسارات المساءلة وعقبات الملاحقة)**، في جامعة وهران2 – كلية علوم الارض والكون – قاعة المحاضرات" عامر محمد"، وذلك لمدة يوم كامل، وحضر هذا المؤتمر عدد كبير من الطلبة الجامعيين من داخل جامعة وهران2 وخارجها ومؤسسات جزائرية عديدة، وكان هذا المؤتمر عبارة عن تظاهرة علمية. ولقي رواجاً كبيراً على مستوى الجمهورية الجزائرية وقامت جميع وسائل الاعلام الجزائرية بتغطية هذا المؤتمر لأهميته.

حيث يكتسي موضوع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الاراضي الفلسطينية المحتلة اهمية بالغة كونه يثير جدلاً واسعاً على المستوى الدولي حول الوضع القانوني لدولة فلسطين، وبناءً عليه تناول هذا المؤتمر دراسة الاشكالية المتفرعة عن الجدل المطروح، حيث تم طرح العديد من التساؤلات وهي: كيف تتعامل المحكمة الجنائية الدولية مع الحالة في دولة فلسطين؟ وهل وضع فلسطين في القانون الدولي باعتبارها دولة تحت الاحتلال يقف عائقاً امام انعقاد الاختصاص الاقليمي للمحكمة الجنائية الدولية؟ وهل عدم انضمام الاحتلال الاسرائيلي الى النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية من شانه ان يعرقل الولاية القضائية للمحكمة؟

وسعى هذا المؤتمر إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: تسليط الضوء على انتهاكات وجرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني وبيان التكييف القانوني لها، وكذلك التعرف على كيفية المعالجة القانونية لقرار الغرفة التمهيدية الاولى للمحكمة الجنائية الدولية وما هو وضع فلسطين في القانون الدولي ومعرفة الاختصاص الاقليمي للمحكمة الجنائية الدولية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وبيان صلاحيات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وصلاحيات دوائرها المختلفة، وتبيان اهم المسارات المتاحة للمساءلة في المحكمة الجنائية الدولية، ومدى تعاون جميع الاطراف مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك التعرف على سبل تجاوز عقبات ملاحقة المتهمين من سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية (عقبات قانونية وعقبات سياسية).

وفي بداية المؤتمر تم الترحيب بالحضور من داخل الجزائر وخارجها وخاصة في معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي، ومن ثم تحدثت الدكتورة ليلى عصماني/ رئيسة المؤتمر وقالت أن هذا المؤتمر جاء متزامناً مع الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ السابع من أكتوبر، حيث اضافت انه يلاحظ أن هناك قصف مدني عشوائي همجي فيه انتهاك لاتفاقيات جنيف

والقانون الدولي الانساني، والان الشعب الفلسطيني يعاني من قطع الكهرباء والغاز والماء والطعام والدواء وهناك موت تدريجي لسكان قطاع غزة، وجاء أيضاً ان المنظومة الصحية بغزة اعلنت عجزها، حيث انعقد هذا المؤتمر لتقدير فعالية المحكمة الجنائية الدولية خاصة وأن فلسطين عضو في هذه المحكمة، ليتم فتح تحقيق على مستوى المحكمة الجنائية ودعت الأستاذة عصماني الحقوقيين المهتمين بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني إلى العمل على ايجاد بدائل قانونية دولية أخرى بالنظر إلى تقاعس المحكمة الجنائية الدولية.

ومن ثم تحدث الاخ اللواء حابس شروف/ مدير معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي وقام بتقديم الشكر للجمهورية الجزائرية حكومة وشعباً ومن ثم قدم الشكر لجامعة وهران2، ومن جهة اخرى قال: انه يجب على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التدخل وفتح تحقيق فوري حول الجرائم التي يقترفها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وهي جرائم مكتملة الأركان من واجب المحكمة الجنائية الدولية النظر فيها باعتبارها جزءاً أصيلا من اختصاصاتها ولا يمكن التذرع بأي حجة لتجاهلها واضاف في سياق كلامه أن الاعانات الدولية التي خصصت لغزة لم يتم تسليمها لحد الآن ودعا الى ضرورة التدخل وحل الازمة.

في حين صرح الدكتور نصر الدين بوسماحة/ مدير وحدة البحث الدولة والمجتمع بجامعة وهران2، وقال "أن هذا المؤتمر كان مخططاً له منذ ما يقارب العام، حيث ان الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني لم تتوقف وكان لا بد أن ينعقد هذا المؤتمر من أجل البحث في المسائل القانونية ولكي لا نهمش الجوانب القانونية خاصة أن هذا المؤتمر يأتي بالتعاون مع معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي في رام الله".

ومن ثم تحدث الاستاذ الدكتور أحمد شعلال/ رئيس جامعة وهران2, عن دعم الجزائر حكومة وشعباً للشعب الفلسطيني ودعم الأسرة الجامعية الجزائرية لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة, كما جدد تضامن الأسرة الجامعية مع ضحايا العدوان الصهيوني على سكان قطاع غزة العزل، وقال ان هذا المؤتمر مهم جداً من اجل كشف جرائم الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة و الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ومن الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر شارك فيه العديد من المختصين والاكاديميين في القانون الدولي والقانون الدولي الانساني من عدة دول عربية واسلامية. وتم تقديم العديد من الاوراق العلمية في المؤتمر من اجل معرفة مسارات المساءلة للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية التي تمنع وتحد من عمل المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، ومن جهة

اخرى تبيان التحديات التي تواجه عمل المحكمة الجنائية الدولية. وأجمع المشاركون في هذا المؤتمر أن المحكمة الجنائية الدولية تتجاهل الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني ولا تتحرك للنظر في هذه الجرائم التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، وان ما يرتكب حالياً في قطاع غزة يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للمنازعات المسلحة، وبذلك تكون إسرائيل قد ارتكبت جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أهمها جريمة العدوان بناء على المادة 8 مكرر إلى جانب جرائم الحرب المادة 8 من النظام الاساسي للمحكمة، وجريمة الإبادة الجماعية المادة 6 من نفس النظام.

توصيات المؤتمر:

خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات لإزالة العقبات التي تعترض المساءلة القضائية والمسارات الممكنة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي كما يلي:

1- ضرورة قيام دولة فلسطين ومؤسسات المجتمع المدني بتوثيق الجرائم المرتكبة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية لتجهيز الملفات أمام المحكمة الجنائية الدولية وخاصة بعد أن طلب المدعي العام تقديم الملفات والوثائق التي تثبت ارتكاب الكيان الاسرائيلي للجرائم الدولية.

2- رفع ملف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة اكتوبر 2023 الى المحكمة الجنائية الدولية ومطالبة المدعي العام كريم خان باتخاذ إجراءات لمواصلة التحقيق الذي تم فتحه سنة 2021.

3- اللجوء إلى بدائل قانونية أخرى طالما أن المحكمة الجنائية الدولية لم تتحرك أمام الانتهاكات الجسيمة وذلك برفع شكاوى أمام قضاء الدول التي تعتمد مبدأ الاختصاص العالمي وفي هذا الشأن على الدول العربية والإسلامية ودول أمريكا اللاتينية أن تدرج في انظمتها القانونية الداخلية مبدأ الاختصاص العالمي حتى تمنح لقضائها الوطني الاختصاص بمحاكمة مسؤولي الكيان الإسرائيلي ومنع إفلاتهم من العقاب فتتمكن من هذا المنطلق اصدار اوامر بالقبض والتسليم لمسألة مرتكبي جرائم الحرب.

4- الاعتماد على الجهود الديبلوماسية للدول العربية لبناء استراتيجية عربية متكاملة لمساءلة القادة الإسرائيليين مرتكبي الجرائم الدولية في الأراضي الفلسطينية أمام المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الداخلية طبقا لمبدأ الاختصاص العالمي.

5- توحيد الجهود الديبلوماسية العربية والإسلامية لعقد مؤتمر استعراضي في اطار جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية لأجل إلغاء نص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة

الجنائية الدولية، طالما يشكل هذا النص عقبة قانونية في تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية لمنع الإفلات من العقاب بإجازتها لمجلس الأمن إرجاء التحقيق وهذا مساس باستقلالية المحكمة وتقييد تحريكها للدعوى الجنائية والتحقيق في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المفتوحة.

6- تأسيس فريق مشترك يضم أساتذة متخصصين في القانون الدولي الجنائي من فلسطين والجزائر وباقي الدول العربية والإسلامية يختص بتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني وتوصيفها توصيفاً قانونيا دقيقاً ثم رفع شكاوى امام الهيئات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وطرح الملف امام المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الداخلية التي تعتمد مبدأ الاختصاص العالمي.

7- ضرورة طلب دولة فلسطين بتعديل نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما يعالج كافة المعيقات. وان يتم الضغط على المجتمع الدولي لرفع الحماية عن مرتكبي الجرائم الجنائية الدولية.